

Distr.: General  
24 February 2017  
Arabic  
Original: Spanish



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً  
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من  
البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس لجنة مجلس  
الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) وتشرف بأن تقدم طيه التقرير المتعلق بتنفيذها  
القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) (انظر المرفق).



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة لأوروغواي لدى الأمم المتحدة

تقرير عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦) المتعلق بنظام الجزاءات المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

فيما يتعلق بالتدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٣٢١ (٢٠١٦)، انضمت جمهورية أوروغواي الشرقية، تمشيا مع موقفها التقليدي المتمثل في الدفاع عن تعددية الأطراف، وعدم الانتشار، واحترام القانون الدولي، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، إلى عضوية أول منطقة خالية من الأسلحة النووية في العالم (معاهدة تلاتيلولكو) منذ أن أنشئت تلك المنطقة وهي ليست عضوا في أي مجموعة من موردي المواد النووية.

وكانت أوروغواي أيضا أحد الأطراف الموقعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨، وقد صدّقت عليها بسرعة. وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أودعت صك تصديقها على معاهدة تجارة الأسلحة.

وتبذل أوروغواي كل جهد ممكن في هذا المجال لاتخاذ الخطوات اللازمة من أجل تنفيذ أحكام القرار المذكور أعلاه.

وفيما يتعلق بالتدابير المالية، قُدّم مشروع قانون إلى برلمان أوروغواي لتوحيد إجراءات التثبّت من الأفراد والكيانات المدرجة أسماؤهم في القوائم المرفقة بقرارات مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٨ (٢٠١١) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) وأي قرارات مماثلة أو مكملتها لاتخاذ لاحقا في هذا المجال.

ويغطي مشروع القانون الآنف الذكر أيضا الإجراءات الواجب اتباعها بعد التجميد الوقائي، التي تنطوي أساسا على إخطار وحدة الاستخبارات والتحليلات المالية التابعة لمصرف أوروغواي المركزي، وإخطار المحكمة الجنائية المختصة، من خلال الوحدة، فضلا عن تحديد مواعيد نهائية للمحكمة لتقرر ما إذا كان ينبغي الإبقاء على تدابير التجميد من عدمه، وإذا كان الأمر كذلك، فلأي فترة زمنية.

وبالإضافة إلى ذلك، تسعى أوروغواي إلى اعتماد نظام لتنفيذ مختلف القرارات المتعلقة بلجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن، بما فيها القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ووفقاً لذلك، هناك خطة لتنظيم تنفيذ الجزاءات المالية المفروضة على الأفراد المشار إليهم في القرارات الآنفة الذكر عن طريق إسناد صلاحيات إلى السلطات المختصة واتخاذ خطوات ملموسة.

وتشمل التدابير التي يتعين اتخاذها ما يلي: التجميد الوقائي، فوراً ودون تأخير، لجميع الأموال والأصول المالية الأخرى أو الموارد الاقتصادية للأشخاص و/أو الكيانات المدرجة أسماؤهم في القائمة، وحظر إتاحة الأموال لأولئك الأشخاص.

وبالإضافة إلى ذلك، تمثل المديرية الوطنية للجمارك السلطة الوطنية المسؤولة عن التحقق والرقابة فيما يتعلق بالعمليات الجمركية البحرية والجوية والبرية التي تنطوي على تحميل السلع وتفريغها وشحنها، التي تنفذ في امتثال تام للالتزامات الدولية المتعلقة بالرقابة الجمركية. وتستخدم المديرية نظام الاستخبارات الجمركية الشامل، وهو أداة لتحليل البضائع عند وصولها بغية تحديد أنواع المخاطر المرتبطة بها من خلال التطبيق الآلي والصارم للقواعد الخاصة.

وهي تنفذ أيضاً مشروع بنية تحتية للتفتيش المادي للبضائع التي تصل إلى ميناء مونتيفيديو في حاويات. ومنذ عام ٢٠١٣، أنشئ مرفقان خارج الميناء لإجراء العمليات المتعلقة بهذا النوع من الشحنات. والمرفقان هما مركز مونتيفيديو للتحقق ومركز بولو ويسبي للتحقق، حيث يجري التحقق من عمليات القبول المؤقت والاستيراد. ويسهم المرفقان في تقديم بعض البنى التحتية والأدوات اللازمة للرقابة على التجارة الخارجية.

وعلى الصعيد الدولي، ثمة تعاون مع الدول المجاورة والشركاء الإقليميين الآخرين لتعزيز أمن الحدود الوطنية. وتشارك أوروغواي بنشاط في المحافل المتعددة الأطراف لمعالجة المسائل الأمنية بصفة عامة والإرهاب بصفة خاصة، سواء من خلال الهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، ومنظمة الدول الأمريكية، واتحاد أمم أمريكا الجنوبية، والسوق الجنوبية المشتركة، على سبيل المثال لا الحصر، أو على الصعيد الثنائي.

وفيما يتعلق بالتدابير الرامية إلى مراقبة دخول الأفراد الخاضعين للجزاءات بموجب قراري مجلس الأمن ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) إلى الأراضي الوطنية، تعمل المديرية الوطنية للهجرة بالتنسيق مع الإنتربول لاتخاذ خطوات فورية استجابة لتحذيرات الإنتربول.

وفيما يتعلق بالمراقبة المتكاملة للمخاطر والإجراءات الحدودية، تشغل أوروغواي نظاماً متكاملًا للمراقبة في المطار وفي الجسور والموانئ الدولية.

وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ حكومة أوروغواي تنفيذاً كاملاً أحكام القرار ٢٣٢١ (٢٠١٦) والقرارات السابقة المتعلقة بالجزاءات والقيود التجارية المفروضة على السلع الكمالية فيما يتصل بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي هذا السياق، تود حكومة أوروغواي التأكيد على أن عام ٢٠١٦ لم يشهد أي تجارة ثنائية بين البلدين.

ولم تقدم أوروغواي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أو تيسر اقتناءها لأي نوع من الأسلحة أو الأعتدة ذات الصلة أو أي أصناف لإصلاحها أو اختبارها أو أي خدمات ذات صلة.

وأخيراً، لا تستفيد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أي مشروع من مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي التي يشارك فيها بلدنا، ولم تقدم أوروغواي إلى ذلك البلد أو تقبل منه أي نوع من التدريب العسكري.